مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية
Journal of Studies in Islamic Finance and development
المجلد 3/ العدد:02 (2022)
ص 26-53

إشكالية حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية

– العوائق وآليات التفعيل –

Problem of governance of Shari 'a oversight bodies in Islamic financial institutions

د. حساني بوحسون[1]*، د. العايب فاطمة الزهراء[2]

[1] جامعة أحمد درايعية أدرار (الجزائر)، bou.hassani@univ-adrar.edu.dz

[2] جامعة البليدة 2، lfz.laib@univ-blida2.dz

تاريخ الإرسال:

تاريخ القبول:

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، من أجل ضمان استمرارية تقيد المؤسسات المالية الإسلامية بالمصداقية والمشروعية في كل معاملاتها وأنشطتها، مما يسمح لها بتحقيق نجاحات ملحوظة في جميع المجالات وبمعدلات ربحية معتبرة.

من خلال هذه الدراسة، حاولنا الإلمام بمختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بحوكمة هيئات الرقابة الشرعية، وأهم المعيقات التي تواجه هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية، معتمدين في ذلك على إستخدام أسلوب المنهج الوصفي التحليلي، فضلا عن ذلك، سيتم التطرق إلى أهم آليات تفعيل حوكمة هيئات الرقابة الشرعية كسياسة مبدئية يمكن اتخاذها من أجل ضمان مستقبل المالية الإسلامية في دول العالم.

الكلمات المفتاحية: حوكمة، هيئات الرقابة الشرعية، عوائق، آليات التفعيل.

تصنيفات JEL : G22 . G52

Abstract

Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article). Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article).

Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article). Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article).

Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article).

Keywords: keywords; keywords; keywords; keywords; keywords.

JEL : G22 , G52 .

* حساني بوحسون، جامعة أحمد درايعية أدرار (الجزائر)، bou.hassani@univ-adrar.edu.dz

1. مقدمة

مع انتشار نمو المؤسسات المالية الإسلامية في السوق العالمية، واستحواذها على حجم كبير من الاستثمارات العالمية، جلبت انتباه المؤسسات المالية التقليدية والتي عرفت في السنوات الأخيرة ظاهرة تحول هذه المؤسسات التقليدية إلى مؤسسات تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي أصبحت المالية الإسلامية منافسا قويا للمؤسسات المالية التقليدية في العالم العربي والإسلامي. إن هذا الأمر يتطلب تطبيق نظام محكم تتوافق عملياته مع أحكام الشريعة الإسلامية، فاهتمت السلطات الرقابية في العديد من دول العالم بإشكالية كيفية تطبيق حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، مع التأكيد على أهم العوائق التي تواجهها في عملية التطبيق العملي للعمليات المالية الإسلامية، لوضع آليات جديدة من أجل تفعيل عمل هيئات الرقابة الشرعية، مع التأكيد على التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في كل معاملاتها وعملياتها. وعليه تندرج إشكالية هذه المداخلة كما يلي:

إشكالية البحث:

ما مدى إمكانية تطبيق حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية؟ وما هي آليات تفعيلها؟.

التساؤلات الفرعية:

- ما الذي يقدمه تطبيق نظام حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية؟.
- إلى أي مدى تهدف إمكانية تطبيق حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية؟.

فرضيات الدراسة:

كإجابة مؤقتة لهذه التساؤلات الفرعية، وضعنا الفرضيات التالية:

- قد يلعب تطبيق حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية دورا محوريا في نمو المؤسسات المالية الإسلامية وفي تفعيل أدائها.
- قد تهدف إمكانية تطبيق حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية في تعزيز الدور الرقابي لها في ضوء المتغيرات الاقتصادية الجديدة.

محاور الدراسة:

1. الإطار النظري لمفهوم حوكمة هيئات الرقابة الشرعية.
2. معيقات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.
3. آليات تفعيل هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

2. الإطار النظري لمفهوم حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

1.2 تعريف الرقابة الشرعية.

تعددت مفاهيم الرقابة الشرعية واختلفت لتنوع الجهات التي أصدرت منها، وسنحاول في هذا المطلب الإلمام ببعض التعاريف للرقابة الشرعية.

يقصد بالرقابة الشرعية حسب معيار الحوكمة رقم (1)، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، في تعريف هيئة الرقابة الشرعية واختصاصاتها على أن:" هيئة الرقابة الشرعية جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية، وله إلمام بفقه المعاملات، ويعهد للهيئة توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة (محمود آل محمود، 2018، صفحة 04).

وقد جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي في توصيف هيئة الرقابة الشرعية: على أنها:" مجموعة من العلماء المتخصصين في الفقه الإسلامي، وخاصة فقه المعاملات لا يقل عددهم عن ثلاثة، ممن تتحقق فيهم الأهلية العلمية والدراية بالواقع العملي، تقوم بإصدار الفتاوى والمراجعة للتأكد من أن جميع معاملات المؤسسة متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم تقرير بذلك للجمعية العامة، وتكون قرارتها ملزمة (مجمع الفقه الاسلامي)

وعرفها الأستاذ الدكتور حسين شحاته:" بأنها متابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات والوحدات وغيرها، للتأكد من أنها تتم وفقا لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة المشروعة، وبيان المخالفات والأخطاء

وتصويبها فورا، وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات وطرق التطوير إلى الأفضل (ابو غدة ، 2001، صفحة 02).

كما يمكن تعريف هيئة الرقابة الشرعية على أنها:" مجموعة من الفقهاء المتخصصين في الفقه الإسلامي، بما في ذلك فقه المعاملات، يقومون بإصدار الفتاوى المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتوجه هذه الفتاوى لمراقبة النشاطات والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

.مهام هيئة الرقابة الشرعية.

تتعدد مهام الرقابة الشرعية، ونذكر منها (بن عمارة و عطية ، 2015، صفحة 103):

– تقوم بالإشراف على جميع أعمال المؤسسة، للتأكد من مطابقة معاملاتها لأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة، والاعتراض على من خالف تعليماتها.

– العمل على تنفيذ ومتابعة ما تصدره الهيئة من فتاوى وأراء شرعية، تداركا لما قد يواجه – التطبيق من مشكلات عملية، وهذا ضمن الرقابة اللاحقة أيضا.

– تقوم هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بإصدار تقارير عن العمليات التي قامت بها، حيث أن كلا من المراقب الشرعي والمالي مسؤول أمام المودعين والمساهمين على تقديم تقرير بصحة سير العمل.

– تعمل هيئة الرقابة الشرعية على تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات المالية الإسلامية على مستويين، حيث يتضمن المستوى الأول دور المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية الداخلية وهيئة الرقابة الشرعية في تقييم الأداء الاجتماعي، أما المستوى الثاني فيتضمن العلاقة الموضوعية بين المراجعة الاجتماعية الخارجية وهيئة الرقابة الشرعية وأثر هذه العلاقة في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات المالية الإسلامية.

1–2. أهمية الرقابة الشرعية:

تعد هيئات الرقابة الشرعية أحد أركان المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وصمام أمانها من الوقوع في المخالفات الشرعية والانحراف عن منهجها الذي بنيت عليه، وتتمثل أهمية وجود هيئات الفتوى والرقابة الشرعية بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية فيما يلي (بوساحة و بلحيمر ، 2016، صفحة 100):

- إن مطلب الإفتاء والرقابة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية يمثل العمق الاستراتيجي والخاصية المميزة للعمل المالي والمصرفي الإسلامي، ولقد تمكنت هيئات الفتوى والرقابة الشرعية وعلى مدى أربعة عقود من قيادة المؤسسات المالية الإسلامية بجدارة حتى تجاوزت بها مرحلة التأسيس إلى مرحلة التوسع والانتشار وذلك كله في ظله بيئات مالية تقليدية.
- جاءت المصارف الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية، لتخرج الناس من ضيق المعاملات مع المؤسسات المالية التقليدية، وحرج الخوض في المعاملات الربوية إلى رحب الفسيح من المعاملات المالية الإسلامية، وذلك من خلال المصارف الإسلامية، لكن هذا لا يحصل في المؤسسات المالية الإسلامية، إلا إذا كانت هناك هيئة رقابة شرعية تشرف عليها وتراقب أعمالها وأدائها وتوجهها، وتقدم لها الحلول عند بروز المشكلات والعقبات.
- أن الأساس الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية المعاصرة هو تقديم البديل الشرعي للمصارف الربوية غير المشروعة، ولا يخفى على أحد أن الرقابة الشرعية ضرورة حيوية للمصارف الإسلامية، فهي الجهة التي تراقب وترصد سير عمل المصارف الإسلامية والتزامها وتطبيقها في معاملاتها للأحكام الشرعية.

3. مفهوم وتطور مصطلح الحوكمة الشرعية.

1.3 مفهوم الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.

تعددت تعاريف الحوكمة حسب كل فن ومجال، ومن بين هذه التعاريف نجد:

قد عرفت الحوكمة حسب تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، على أنها هي عبارة عن مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح، وتقديم الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة وتحدد وسائل انجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء لقياس مدى انجاز الأهداف (كافي ، يوسف ، و بوربيع ، 2018، صفحة 42).

وفي تعريف آخر لمجلس الخدمات الإسلامية وحسب المعيار رقم IFSB-10 بأن الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية هي عبارة عن مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك اشرفا شرعيا فعالا ومستقلا (بوهراوة و بوكروسة ، 2015، صفحة 108).

فالحوكمة الشرعية هي عبارة عن مجموعة الترتيبات المؤسساتية، التي تعمل بها المؤسسات المالية الإسلامية وفق الشريعة الإسلامية.

2-2. مبادئ حوكمة هيئات الرقابة الشرعية:

إن أهم ما يميز الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية هو الالتزام بالقواعد الأخلاقية، والعمل على تحقيق قدر من الشفافية والنزاهة والإفصاح. ويمكن تلخيص مبادئ حوكمة المؤسسات الصادرة عن كل من الهيئات الدولية والإسلامية في الجدول الموالي كالآتي:

الجدول رقم (01): مبادئ الحوكمة في المؤسسات.

مبادئ حوكمة المؤسسات	مبادئ حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية
✓ **حقوق حملة الأسهم.**	✓ حقوق حملة الأسهم.
✓ **معاملة عادلة لحملة الأسهم.**	✓ معاملة عادلة لحملة الأسهم.
✓ **دور أصحاب المصالح.**	✓ دور أصحاب المصالح.
✓ **الإفصاح والشفافية.**	✓ الإفصاح والشفافية.
✓ **مسؤوليات مجلس الإدارة.**	✓ مسؤوليات مجلس الإدارة.
	✓ مسؤوليات الهيئات الشرعية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: جوادي سميرة، الحاجة إلى تفعيل حوكمة هيئات الرقابة الشرعية بالإشارة إلى حالة السودان، مقال منشور، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2019، ص: 220.

2-3. التطورات التي شهدتها الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية.

يعد موضوع الحوكمة من المواضيع الجديدة بالنسبة لفقه المعاملات. أما المقاربة المعاصرة للحوكمة الشرعية فقد بدأت مع بداية تأسيس البنوك الإسلامية، غير أن نقاش الحوكمة الشرعية كان محصورا في تأسيس هيئة شرعية تضمن شرعية المعاملات المالية المعقدة، فقد ناقش بنك فيصل الإسلامي في مصر (1976) والبنك الإسلامي الأردني (1978) وبنك بنك فيصل السوداني (1978) وبيت التمويل الكويتي (1979) وبنك إسلام ماليزيا (1983) وبنك دبي الإسلامي، هذه المسألة من خلال تأكيدهم على ضرورة وجود هيئة شرعية تضمن شرعية المعاملات التي تقدمها البنوك الإسلامية. وبعد استقرار موضوع الحوكمة في المؤسسات المالية الوضعية، وبدأت المؤسسات المالية بتبنيه، قامت الجهات الواضعة للمعايير بمراجعتها واعتمادها بعد تصفيتها، حيث أدرجت ضمن

هيكل حوكمة الشركات الموجودة في المؤسسات المالية الإسلامية. فكان أول معيار صدر هو معيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الذي سمي معيار الضوابط (الحوكمة) سنة 1997، وكان ضمن معيار المراجعة، ثم تم وضعه بمفرده، وبعدها أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية معيار" المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية سنة 2006. (حيرش و لعلا ، 2017، صفحة 79) وأصدرت دولة الكويت المبادئ الإرشادية الشاملة للحوكمة بشكل رسمي في سنة 2018.

2-4. دوافع الحاجة إلى حوكمة هيئات الرقابة الشرعية.

تنبع الحاجة والضرورة لتطبيق الحوكمة في هيئات الرقابة الشرعية لدى المؤسسات المالية الإسلامية انطلاقا من (جوادي ، 2019، صفحة 222):

- استفادت بعض المؤسسات المالية من الفتاوى الصادرة من الهيئات الشرعية والتي اتسمت بمراعاة واقع معين وظروف خاصة ووقت لذلك لصالحها ولصالح أصحاب حقوق الملكية فيها.
- غياب الشفافية الكاملة بين المؤسسات المالية الإسلامية وعملائها، فالعميل لا تتيح له قواعد العمل في المصرف الاطلاع على الاختيارات الفقهية الأخرى التي لم ترجحها الهيئة وحجة المصرف في ذلك أن الأمر يعود للهيئة الشرعية، وهو مبين في العقود التي يوقع عليها العميل ومعلوم أنه ليس كل عميل بإمكانه قراءة العقد والتعرف على تفاصيله، كما أن الخبير بهذه العقود يدرك أنها تصاغ صياغة في الغالب، ما تجعل الشروط دائما تصب في صالح المؤسسة، وأن العميل تحت سلطان الحاجة يوافق على ما يعرض عليه تلقائيا.
- تعمل حوكمة الرقابة الشرعية على تحسين اختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ونوعيتها، والمساهمة في تطوير استراتيجيات واضحة للمؤسسات المالية الإسلامية، تقوم على الفعالية والمهنية، ومن شأن ممارسات أدوات الحوكمة على أنشطة الرقابة الشرعية أن تؤدي إلى تحسين الشفافية، والرقابة الداخلية، وانتظام التقارير المالية، فتقلص بذلك من الفساد وإساءة استغلال المنصب.
- ينتج عن حوكمة الرقابة الشرعية داخل النظام المصرفي الإسلامي استقرار الاقتصاد من خلال رقابة مصرفية أفضل، وكذلك تحسين إدارة المخاطر، وتقليص تكاليف رأس المال، وهو ما من شأنه تحقيق النمو. وهناك نوعان من المحركات للإصلاح من وراء تطبيق الحوكمة على أنشطة الرقابة الشرعية، أولهما مرتبط بمواطن الفشل والانهيار،

أما النوع الثاني فهو استباقي يرتبط ببحث المؤسسات المالية عن الاستثمار، والحاجة إلى تحسين التنافسية، واكتساب النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

2–5. متطلبات عمل الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

تتمثل متطلبات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية فيما يلي (بن عمارة و عطية ، آليات و متطلبات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية، 2015، صفحة 110):

- يتوجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن يكون لديها هيئة رقابة شرعية تتكون من أشخاص مؤهلين من الناحية الشرعية، ولديهم القدرة على منافسة القضايا المتعلقة بالمالية الإسلامية، وتقديم أراء شرعية صحيحة.
- العمل على إصدار القرارات الشرعية ونشرها إلى جميع أصحاب المصالح.
- التأكد من مدى فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية الشرعية بالمؤسسة المالية الإسلامية، والعمل على تطويره وترسيخ استقلاليته وتدعيمه، ليتمكن من أداء دوره الرقابي بشكل فعال.
- ضمان الالتزام بالسلوك الأخلاقي وقواعد السلوك المهني الرشيد لكافة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.
- يعد مجلس الإدارة مسؤولا عن إنشاء هيكل حوكمة شرعية ملائم للمؤسسة المالية الإسلامية، ويتوجب على مجلس الإدارة فهم المخاطر الشرعية ذات الصلة بالمالية الإسلامية والمخاطر المتعلقة بتلك المخاطر (الاسرج، 2019، صفحة 08).
- يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن يكون لديها هيئة رقابة شرعية تتكون من أشخاص مؤهلين من الناحية الشرعية ولديهم القدرة على مناقشة القضايا المتعلقة بالمالية الإسلامية.
- يعد الطاقم الإداري مسؤولا عن تقديم الموارد الكافية والدعم البشري اللازم إلى كل جهة ذات علاقة بتطبيق إطار عمل الحوكمة الشرعية، لضمان توافق المعاملات المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- يتوجب على المؤسسة أن يكون لديها نظام لإدارة المخاطر الشرعية، وذلك لغرض تحديد جميع المخاطر المحتملة المتعلقة بعدم الالتزام بالشريعة.

والجدول الموالي يوضح استراتيجية عمل حوكمة الهيئات الشرعية.

الجدول رقم (02): استراتيجية عمل حوكمة الهيئات الشرعية.

التقييم الأساسي	الانتشار والتعليم	تطوير وتأسيس آليات حوكمة الرقابة الشرعية	بناء القدرات والتطبيق والمتابعة
تقييم فشل حوكمة الرقابة الشرعية، والتحديات والفرص.	تحديد الأطراف المعنية بحوكمة الرقابة الشرعية.	– تطوير لوائح الحوكمة واليات رقابة داخلية. – تشجيع أنشطة الرقابة الشرعية.	– برامج تدريب على حوكمة الرقابة الشرعية.
تقييم معايير الدولة مقارنة بأفضل الممارسات الدولية.	بناء الوعي: قادة الأعمال، صناع السياسة، المجتمع. – تحفيز طلبا جماهيريا أوسع على الإصلاح.	– تحسين الأطر التنظيمية والتنفيذية.	– تأسيس معاهد لإعداد القائمين على أنشطة الرقابة الشرعية. – إنشاء نظم تقييم حوكمة الرقابة الشرعية.
مبادئ الخطوط الإرشادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والواقع المحلي.	– حملات تعليم عامة.	– إنشاء شبكات حوكمة رشيدة تشمل على هيئات تنظيمية، وقادة أعمال، ومنظمات، وغيرها من جماعات المجتمع المدني.	– تدريب أعضاء هيئات الرقابة الشرعية ومساعديهم. – تطبيق قانوني ومؤسسي أوسع.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: حسين عبد المطلب الأسرج، نحو إطار عمل لحوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الأول، 2014، ص: 53.

ثانيا: معيقات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

يوجد الكثير من العوائق التي تواجه هيئة الرقابة الشرعية في اداء مهامها، من أهمها ما يلي:

أ. **قلة المتخصصين الذين يجمعون بين العلم الشرعي والعلم الاقتصادي:** إن كثيرا من الفقهاء عندهم تأصيل شرعي، لكنه لا يدرك مناط الحكم، لضعف التصور الاقتصادي للنوازل المالية، كما أن بعض المتخصصين متعدد المهام والتكاليف، ويشترك في العديد من الهيئات الشرعية، مما لا يتمكن من التدقيق في القضايا، ولذا تجد

القرارات مشكوك فيها وغير قوية وثابتة، وهذا يتطلب إنشاء مراكز أبحاث ودراسات متخصصة، كما يتطلب التزاوج بين العلوم الشرعية والاقتصادية (الهاجري، 2018).

ب. **تحديات العولمة الخارجية وتأثيرها غير المباشر:** لا يمكن للعمل المالي الإسلامي أن ينفك عن البنك المركزي الحكومي، وهناك قوانين وإجراءات لا يستطيع تجاوزها، مثل قوانين الضريبة، وبعض الربويات في المعاملات الخارجية، وهذه المشكلات تشكل عائقا كبيرا أمام علماء الشريعة، لأن الاقتصاد المالي يجادبه النظام الرأسمالي ولا ينفك عنه، ولذا فإن المأمول أن يسعى العالم الإسلامي لتكون لديه أسواق مالية تتفق أدواتها مع الشرع، لكي يتم تجميع الطاقات، واستنهاض الهمم لمواجهة تحديات العولمة في مجال المعاملات المالية والشؤون الاقتصادية (حسن محمود، 2009، صفحة 37).

ت. **حداثة التجربة المالية الإسلامية:** تتعرض التجربة المالية الإسلامية لمنافسة شرسة من قبل البنوك الربوية والمؤسسات المناظرة، وانعدام المناخ الملائم لنشاطها، والتشويش المستمر عليها، وغياب المظلة القانونية الحاكمة وخصوصا في الوطن العربي، لأن معظم القوانين والتشريعات قد نشأت في بيئة تجارية رأسمالية تقليدية، فتجد البنوك الإسلامية نفسها في عزلة لعدم الاعتراف بها من قبل البنك المركزي، وهذه العزلة ليست فقط على مستوى إنشاء البنوك الإسلامية، بل كذلك على مستوى الرقابة الشرعية (على الدين احمد، 2009).

ث. **قلة الشفافية من قبل المصارف الإسلامية:** مما يصعب تحري العمليات الحقيقية الجارية في المصارف والقيام بالبحوث الدقيقة، ولذلك قررت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أنه يحق لهيئة الرقابة الشرعية الإطلاع الكامل وبدون قيود على جميع السجلات والمعاملات والمعلومات من جميع المصادر المتوفرة بما في ذلك الرجوع إلى المستشارين المهنيين وموظفي المؤسسة ذو الصلة (مطاي، 2019، صفحة 56).

ج. **فجوة المعرفة القائمة في الصناعة المالية الإسلامية:** تقع بين العاملين في المصارف وعلماء الشريعة في الأمور الشرعية والمصرفية على حد سواء، كما أن مبادرة العلماء إلى معرفة طبيعة عمليات المصرفية التقليدية الحديثة، لا يكفي لجعل سير المصارف على النهج الشرعي بشكل كلي، بل يحتاج إلى دعم وفهم من الممارسين والعاملين فيها (مطاي، 2019، صفحة 57)

ح. **ضعف الرقابة الشرعية على الاستثمارات المحلية خارج المصرف:** أي عندما تدخل بعض المصارف الإسلامية في عمليات استثمارية مع الغير مثل المساهمة في إنشاء مشروع أو الدخول في مشاركة أو مضاربة مع بعض المتعاملين مع المصرف، فانه غالبا تكتفي الرقابة الشرعية بمراجعة العقود والرد على الاستفسارات فقط، ثم لا

توجد متابعة بعد ذلك، ومراقبة للتأكد من شرعية تنفيذ هذه الاستمارات، وينطبق ذلك أيضا على توظيف الأموال بالأساليب الشرعية لدى بعض الجهات الرسمية (بن عمارة ، 2014، صفحة 230).

ثالثا: آليات تفعيل هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

اتفقت مجموعة من الباحثين المعاصرين، على أن هناك معايير مهمة يجب أن تصاحب العمل المؤسسي الإشرافي الإسلامي، حتى يبلغ الأهداف المرجوة، وهذه المعايير يمكن رصدها في الآتي:

1. **استقلالية هيئة الرقابة الشرعية:** إن استقلالية الهيئة الرقابية، هو تمكينها من حفظ أعمال المؤسسة المالية عن المخالفات الشرعية، أما معناها عند القانونيين، أنها سلطة تمكن الهيئة الشرعية من ممارسة اختصاصاتها بتحرر وحرية تامة، ضمن هذه المعاني يتضح أن تتمتع هيئة الرقابة بالاستقلالية يكون وسيلة لفرض وموضوعية القرارات اللازمة لحسن سير العمليات المصرفية، ويمكن قياس الفتوى في المصرف على الشهادة فان لم يكن المفتي والمراقب مستقلا فلا قيمة لقوله وشهادته، وقد منع الفقهاء شهادة الوكيل لموكله، فانه لا تقبل شهادته لموكله في ذلك، لأنه يجر لنفسه نفعا باستيفاء ماله في ذلك من التصرف (الهاجري، 2018، صفحة 347).

2. **تطبيق أبعاد الصيرفة الإسلامية الخاصة:** إن للمال في الإسلام وظيفة اجتماعية ذات أبعاد واسعة إلى جانب وظيفته الاقتصادية، فهو يعتبر وسيلة إلى الحياة الكريمة للإنسان، ولذا فان للصيرفة الإسلامية أبعادا شرعية يجب على الهيئة الشرعية تفعيلها، ومتابعتها وطرحها في الندوات والمؤتمرات، ومن بين هذه الأبعاد ما يلي (الهاجري، 2018، صفحة 347):

- البعد الاجتماعي: كالزكاة والقرض الحسن، والضوابط الأخلاقية في المعاملات.
- البعد التجاري: كالمرابحة والإجارة.
- البعد الاستثماري: مثل صناديق الاستثمار والمضاربة.
- البعد التنموي: كالمشاركة والمشاريع التنموية الصغرى التي تساعد الطبقة الفقيرة.

3. **كفاءة الموارد البشرية:** يتطلب تخريج طلاب من الجامعات يتمتعون بكفاءة مهنية وشرعية، ولهم القدرة على اداء وظيفة التدقيق الشرعي من الناحية العلمية، ويحملون شهادات خبرة عملية من مؤسسات دولية معترف بها مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، والمجلس العام للخدمات المالية الإسلامية، ويجب على دوائر الموارد البشرية في البنوك الإسلامية توجيه السياسات لدعم الكفاءة المهنية والشرعية في مجالات التنفيذ المختلفة، وعلى البنوك أن تراعي ما يأتي (نعمان اسكافي، 2018، صفحة 180):

- سياسات التعيين والتوظيف.
- سياسات التأهيل المستمر بالتدريب.
- سياسات الرواتب، العلاوات والترقيات والمكافأة السنوية لموظفي التدقيق الشرعي.

4. **مرونة النظام الرقابي:** بمعنى أن النظام الرقابي وضع للتأكد من أن النتائج الفعلية للأداء المصرفي تتطابق مع الأهداف المخططة أو المتوقعة من قبل، وهو ينظر دائما إلى الحاضر ويتنبأ بما سيكون عليه هذا المستقبل، وبالتالي يضع معاييره على هذا الأساس، ولذلك لابد أن يتسم النظام الرقابي بالمرونة والقابلية للتعديل، وإلا أصبح عاجزا عن مواجهة ما يطرأ على ظروف التنفيذ من تطورات وتغيرات أو على ما يستجد من أمور عند التخطيط أو عند وضع المعايير الرقابية، ومرونة النظام الرقابي تعني أن المعايير الموضوعة وكذلك الأساليب المزمع إتباعها قابلة للتلاؤم والتكيف مع ظروف العمل المصرفي الإسلامي أو التنفيذ للصيغ التمويلية بكفاءة وفق ما تقتضيه ضوابط الشريعة الإسلامية (مطاي، 2019، صفحة 53).

5. **الحاجة إلى معايير ثابتة للرقابة الشرعية ملزمة للمصارف الإسلامية:**

وذلك حتى نتجنب كارثة من جنس أزمة الكساد الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي العالم في أوائل القرن العشرين 1929-1933، أو أزمة سوق المناخ في الكويت أو أزمة شركة إينرون الأمريكية العملاقة للطاقة بسبب سوء الرقابة، فان أشباه تحلق بأشباهها والنظير بنظيره، ومن ثم فإننا نحذر من أن غياب أو عدم وجود معايير للرقابة الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يهدد بخطر عظيم، بعد أن اتسع نشاطها وعم جميع بلدان العالم تقريبا، ولعل أهم دواعي الحاجة لوجود معايير ثابتة للرقابة الشرعية وملزمة للمصارف الإسلامية منها (براضية و عراب، 2019)

- ضرورة توفير الاستقلالية لهيئة الرقابة الشرعية: إن الناظر في طريقة تشكيل الهيئات الشرعية يدرك بأنها لا تكون مستقلة في قراراتها استقلالية كاملة، حيث تشير دراسة حول تقويم عمل الهيئات الشرعية إلى أن 58.4 من العينة المختارة في الدراسة يتم اختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية فيها من قبل مجلس الإدارة، ولا شك أن تبعية الهيئة للمجلس الاداري يجعلها تدور في فلك هذا المجلس، تخدم سياساته ومصالحه.
- ضرورة وجود رقابة شرعية داخلية في المصارف الإسلامية: تهتم المؤسسات المالية غير الإسلامية بالرقابة الداخلية بالاظافة إلى الرقابة الخارجية التي يقوم بها المراقب الخارجي، وتنحصر مهمة الرقابة الداخلية في متابعة القضايا الإدارية والفنية والمالية وحسن سير العمل الداخلي للمؤسسة، والتنبيه على ما قد يطرأ على معاملات

المؤسسة من تغيرات والمؤسسات المالية الإسلامية، إلى جانب حاجتها للرقابة الداخلية والخارجية، فهي بحاجة كبيرة إلى رقابة داخلية شرعية.

6.**كفاءة النظام الرقابي**: تقاس كفاءة النظام الرقابي بمدى قدرته على مسايرة التنفيذ الفعلي لأداء المصرف، ولذلك كلما كانت الفترة الزمنية الواقعة بين تنفيذ الأداء وبين أعمال النظام الرقابي قصيرة، كلما أمكن ذلك من سرعة اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل تفاقمها وهذا يكون قبل وقوعها ومعرفة أسبابها أو العوامل التي أدت إليها، مما يساعد على مواجهتها قبل وقوعها أو قبل أن تحدث آثارها السلبية في مسار التنفيذ، وذلك على عكس ما إذا تمت الرقابة بعد تنفيذ الأداء بفترة طويلة (براضية و عراب، 2019، صفحة 53).

والشكل الموالي يوضح نموذج نظام الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

الشكل رقم (01): نموذج نظام الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

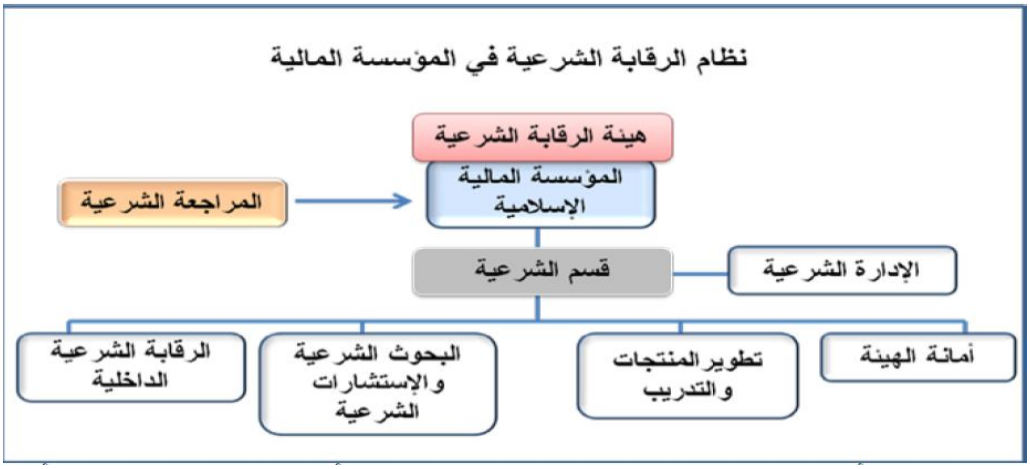

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: محمد أكرم لال الدين، دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الإسلامي أهميتها، شروطها، وطريقة عملها، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشر، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ص:19.

4. خاتمة:

تعد حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، من بين أهم العمليات التي تعمل على ضمان مستقبل المالية الإسلامية في العالم، في ظل وضع امتاز باشتداد المنافسة وظهور فروع

جديدة للمعاملات المالية الإسلامية، من أجل ضمان أفضل لمستقبل المالية الإسلامية من حيث تصويب معاملاتها المالية وفق مقتضيات وضوابط الشريعة الإسلامية، وبعد دراستنا في هذه الورقة البحثية، فان نظام حوكمة هيئات الرقابة الشرعية يتوقف على مدى التزام المؤسسات المالية بهذا النظام، مع ضرورة تجاوز التحديات التي تواجهها كالعمل على تنظيم عمل هيئات الرقابة الشرعية، والتأكيد على ضرورة استقلالية هيئات الرقابة الشرعية، وبالتالي من الضروري اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة إعطاء هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية كامل الاستقلالية لممارسة عملها بكل حرية تامة.
- تعزيز مبدأ التواصل مع أصحاب المصالح في المالية الإسلامية، لتعميق مفهوم تطبيق الحوكمة في الهيئات الشرعية.
- العمل على بناء نموذج للحوكمة الشرعية والعمل على تطبيقها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية عند القيام بالعمليات والمعاملات المالية.

5.قائمة المراجع:

- الهاجري, ح .(2018) .الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية بين الواقع و المامول، بحث مقدم للمؤتمر الاول للاكاديمية الاوروبية للتمويل و الاقتصاد الاسلامي (المصارف الاسلامية بين فكر المؤسسين وواقع التطبيق .(تركيا.347 ,
- براضية , ح ، عراب, س .(2019) .معايير الضوابط الشرعية كآلية لتفعيل الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية . مجلة دراسات اقتصادية.103 ,
- بن عمارة , ن .(2014) . واقع و تحديات الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية . مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة.230 ,

- بن عمارة , ن ,عطية , ا .(2015) .آليات و متطلبات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية .مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية.102-103 .pp ,

- بوساحة, م ,بلحيمر , ا .(2016) .تفعيل دور الرقابة الشرعية في الابتكار المصرفي الاسلامي . مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية.100 ,

- بوهراوة, س ,.بوكروسة , ح .(2015) .حوكمة المؤسسات المالية الاسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي .المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية .108 ,

- جوادي , س .(2019) الحاجة الى تفعيل حوكمة هيئات الرقابة الشرعية بالاشارة الى حالة السودان . مجلة المال و الاعمال .222 ,

- حسن محمود, س .(2009) بيع الدين و سندات القرض و بدائلها الشرعية في مجال القطاع العام و الخاص رقم:11/136 .بحث منشور في مجلة القطاع العام و الخاص .37 ,

- حسين عبد المطلب الاسرج. (2019). دور ادوات الحوكمة في تنظيم الرقابة الشرعية و تطويرها. تم الاسترداد من http:/mpra.ub.umni-umni-muenchen.de/53649

- حيرش , ع ,لعلا , ر (2017) .نحو تفعيل الحوكمة الشرعية في البنوك الاسلامية منوجهة نظر محاسبية دراسة حالة الجزائر . مجلة دراسات .79 ,

دور المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الاسلامية في وضع قواعد موحدة للمعاملات المصرفية . .(2009) ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوي الرابع عشر كلية الشريعة و القانون جامعة الامارات .

عبد الستار ابو غدة (9-10 اكتوبر, 2001). الهيئات الشرعية، تأسيسها، اهدافها، وواقعها، ورقة بحثة مقدمة للمؤتمر الاول حول الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية، البحرين. صفحة 02.

-كافي , ك., يوسف , م ,بوربيع , ا .(2018) .الحوكمة المؤسسية .الجزائر: الفا للوثائق.

- مجمع الفقه الاسلامي .(s.d.) . قرار مجمع الفقه الاسلامي رقم 177 (19/3)، بشان دور الرقابة الشرعية في ضبط اعمال البنوك الاسلامية اهميتها، شروطها، طريقة عملها .

- محمود آل محمود, ع ,2018) .افريل 3-4 .(دور هيئات الرقابة الشرعية المركزية في معالجة النقص التشريعي، ورقة مقدمة لملتقى بنك البحرين الاسلامي الثاني حول البنوك الاسلامية بين المعايير الشرعية و القوانين المطبقة.4 .p .

- مطاي, ع (2019) .تحديات و متطلبات تحقيق الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الاسلامية بالاشارة الى تجارب دولية .مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية.57 ,

- نعمان اسكافي, م .(2018) .الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية الفلسطينية بين الواقع و المامول . ورقة بحثية للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الثامن لكلية الشريعة حول الصيرفة الاسلامية في فلسطين بين الواقع و المأمول.180 .p ,